وُجهة نظر في تجديد العلوم الشرعية[*]

أ.د/ مسعود فلوسي
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة1

كثُر الحديث في السنوات الأخيرة عن التجديد، وتركز هذا الحديث أكثر على التجديد في الفكر الإسلامي، وبخاصة تجديد العلوم الإسلامية أو ما يُعرف بالعلوم الشرعية. وصار هذا الحديث يتردد في كل مكان، حتى تناوله من لا يفهم منه كلمة واحدة، وليس له من نصيب فيه سوى أنه سمع الناس ينادون بتجديد العلوم الشرعية فصار ينادي معهم دون أن يدرك مغزى هذا التجديد أو أبعاده.. والغريب في الأمر أن أناسا لا يمتون بصلة إلى العلوم الشرعية، ولم يطلعوا منها على شيء، يحملون هذا الشعار وينادون به في المجالس والمنتديات، وعبر المقالات في الصحف والمجلات، وكأنهم من كبار علماء الشريعة ومن جهابذة الباحثين فيها.. وإنه لواقع مزر، وسلوك لا يمت إلى العلم والموضوعية بصلة. وهو ما يتطلب الوقوف في وجه دعوات التجديد الأجوف من جهة، ومن جهة ثانية فضح هذه الصيحات من خلال الكشف عن الجوانب التي تقبل التجديد والتي لا تقبله في العلوم الشرعية، وكذا طبيعة هذا التجديد ومنهجه وضوابطه.

مفهوم التجديد:

يدور مفهوم التجديد حول معان ثلاثة لا يخرج عنها، وهي:

1 ـ التجديد، بمعنى: إلغاء القديم واستحداث شيء جديد يحل محله في كل شيء. وهذا المعنى قد يصدق على الماديات، فإذا ما تآكل شيء مادي ما ولم يعد يؤدي وظيفته، فإن الواجب استبداله بشيء آخر من جنسه يؤدي وظيفته ويحل محله. مثال ذلك أن تتآكل قطعة من قطع الغيار في سيارة أو آلة ما فتتوقف تلك السيارة أو الآلة عن العمل، فلا شك أنه لا يجدي لانطلاق تلك الآلة من جديد سوى انتزاع تلك القطعة واستبدالها بأخرى جديدة تقوم مقامها وتؤدي الوظيفة التي كانت تؤديها.

ومن دون ذلك فإن السيارة أو الآلة ستبقى واقفة لا تتحرك.

كما قد يصدق هذا المعنى أيضا على بعض المعنويات، فإذا كان الإنسان يعتنق فكرة ما، ثم تبين له أن هذه الفكرة ليست سوى ضلالة كان سادرا فيها، فإنه يقلع عنها تماما ويستبدلها بغيرها من الأفكار مما يراه صائبا وجديرا بالاعتناق.

وكما هو واضح فإن هذا المعنى لا يمكن أن يصدق على أي علم من العلوم الدنيوية، فضلا عن أن يصدق على العلوم الشرعية، لأن التجديد في أي علم لا يمكن أن يتم بإلغائه تماما واستحداث علم جديد يحل محله.

2 ـ التجديد، بمعنى البناء على القديم والإضافة إليه.

---

[*] ـ مقال منشور في العدد 852 من جريدة البصائر الجزائرية، الصادر في الإثنين 06 رجب 1438هـ، الموافق 03 أفريل 2017م، ص: 18.

وهذا ما يجري عادة في الأفكار الصائبة والعلوم النافعة، حيث يتوالى العلماء على البناء على أفكار بعضهم البعض والإضافة إليها جيلا بعد جيلا، ولولا ذلك لما تطورت العلوم ولما وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم.

إن تطور العلوم المختلفة في الواقع ما هو إلا سلسلة طويلة من التقدم والتجدد المستمر، يمهد فيها السابق للاحق، ويكمل فيها اللاحق ما تركه السابق، أو يكتشف جديدا كان خافيا عليه.

3 ـ التجديد، بمعنى العودة إلى الأصول الأولى وإعادة إحيائها من جديد بعد أن تكدست عليها إضافات لا فائدة منها ذهبت بقيمتها. ولعل هذا المعنى هو المراد في حديث النبي ﷺ: (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها) [رواه أبو داود، وصححه السخاوي في "المقاصد الحسنة" (149)، والألباني في "السلسلة الصحيحة" (رقم: 599)].

السؤال الذي يُطرح هنا، هو: ما هو التجديد الذي نريده في طرحنا اليوم؟

إن كان التجديد بالمعنى الأول هو المقصود، فهو مرفوض سلفا، لأن العلوم الشرعية لا يمكن إلغاؤها وإحلال علوم جديدة محلها، كما لا يمكن إلغاء مضامينها واستحداث مضامين جديدة بدلا عنها.. أما إن كان التجديد المراد هو ما يدل عليه أحد المعنيين الثاني أو الثالث، فهو تجديد مقبول، ولكن ينبغي أن تتبين حدوده وتتضح معالمه حتى لا يُتَّخذ ذلك ذريعة إلى الحطِّ من العلوم الشرعية واعتبارها علوما عفَّى عليها الزمن وتجاوزتها الأحداث.

المراد بالعلوم الشرعية:

لا بد لنا أولا من أن نحدد بدقة مفهوم العلوم الشرعية، حتى لا يكون حديثنا عائما لا تتضح حدوده ومعالمه.. إن المراد بالعلوم الشرعية؛ تلك العلوم التي قامت أساسا لخدمة الوحي وتيسير فهمه وتطبيق تعاليمه. فهي تستمد شرعيتها من مدى قربها من تحقيق هذا الهدف، وهو خدمة الوحي، سواء كان وحيا متلوا وهو القرآن، أو وحيا غير متلو وهو السنة النبوية الشريفة.. هذه العلوم الشرعية بهذا المفهوم كثيرة ومتعددة، يأتي على رأسها علم التفسير بفروعه المتنوعة، وعلم الحديث رواية ودراية، وعلم الأصول، وعلم الفقه، وما تفرع عن هذه العلوم الرئيسة من علوم كثيرة عبر التاريخ العلمي الإسلامي خلال أربعة عشر قرنا من الزمان.

وقد توالى العلماء قديما وحديثا على دراستها وتدريسها والتأليف فيها، وقد شهد التأليف في هذه العلوم في مختلف مراحل التاريخ تكديسا هائلا في المؤلفات، ولا شك أن هذا التكديس قد نتج عنه توقف العقل المسلم في بعض مراحل التاريخ، مما استدعى تجديد النظر في هذه العلوم لتتجاوز ذلك التكديس وتنطلق من جديد في أداء دورها والقيام برسالتها.

وهذا ما حدث فعلا في بعض مراحل التاريخ الإسلامي، مع الإمام الشافعي، ومع إمام الحرمين الجويني، ومع أبي حامد الغزالي، ومع العز بن عبد السلام، ومع ابن تيمية وابن القيم، ومع الشاطبي، ومع محمد عبده ورشيد رضا وابن عاشور حديثا، وغيرهم.

لقد كان تجديد هؤلاء العلماء الأعلام وغيرهم من المجددين، قائما على إعادة الروح إلى العلوم الشرعية عندما يحدث أن يصل التأليف فيها ودراستها على نمط معين إلى درجة التكديس الذي لا يحتمل المزيد، فيأتي التجديد حينئذ ليعيد بعث الروح في تلك العلوم لتتجاوز ذلك التكديس وتواصل مسيرتها في توجيه العقل وخدمة الوحي.

منهج التجديد:

إذا اتفقنا على إمكانية التجديد في العلوم الشرعية، بالمعنيين المقبولين المذكورين، فلا شك أن أي تجديد في هذه العلوم، يجب أن يقوم على منهج مدروس بعناية، هذا المنهج ينهض على أسس موضوعية وعلمية، لعل من بينها الأسس التالية:

1 ـ الكشف من جديد عن أهداف العلم وإعادة توجيه الأبحاث والدراسات فيه لخدمة هذه الأهداف.. فإذا كان الهدف من علم العقيدة مثلا هو توضيح أركان الإيمان للمسلم ليزداد يقينا بها ودفع الشبهات عنها حتى لا يتطرق الشك أو الوهم إلى أذهان المسلمين بشأنها، وكذلك إقامة الحجج والبراهين الساطعة عليها أمام غير المؤمنين بها حتى يصدقوا بها، فلا ريب أنه من الضروري أن تَنْصَبَّ الدراسات العقدية حول هذا الهدف، وأن تتخذ أي وسيلة علمية سبيلا إلى تحقيقه.

2 ـ الكشف عن القواعد والأسس الكلية التي يقوم عليها العلم وإعادة توجيه النظر إليها بعد أن انصرف اهتمام الدارسين إلى الجزئيات والتفاصيل.. فعلم أصول الفقه مثلا يقوم على جملة من الكليات الأساسية التي تكشف عن أصول البيان في القرآن والسنة، وتمثل قواعد لتفسير هذه النصوص واستنباط الأحكام منها مباشرة أو من خلال روحها والمبادئ العامة التي تحيل إليها. هذه القواعد من الضروري أن تكون لب الدراسة الأصولية، وأن تكون الأبحاث والدراسات في علم أصول الفقه متوجهة إلى توضيح هذه القواعد وبيان كيفية استخدامها في استنباط الأحكام.

3 ـ تنقية العلم من الشوائب الفكرية التي ألمت به وحاصرته دون أن تكون هناك فائدة من دراستها في إطار هذا العلم.. فالذي لا شك فيه أن العلوم الشرعية كما هو واقعها اليوم تعاني من تكديس هائل، وتُحاط مبادئها الأساسية وقواعدها الكلية بكمٍّ من الرواسب الفكرية التي تشوب صفاءها وتعيق أداءها لرسالتها. هذه الشوائب من الضروري التخلص منها وتجديد العلوم الشرعية بتنقيتها منها.

4 ـ دراسة التطور التاريخي للعلم، حتى نتمكن من تحديد المفاصل التاريخية التي شهدت التجديد في مسيرة هذا العلم، وندرك كيف يُسْهِمُ التكديسُ في وقف مسيرة العلم وطمس قواعده وأهدافه.. إن دراسة تاريخ أي علم مهمة جدا في معرفة لب هذا العلم والإحاطة بمسيرته التاريخية وما شهدته من تراكم وتجدد مستمرين، وبدون هذه الدراسة والإحاطة يصبح التفكير في تجديد علم من العلوم عبثا لا طائل من ورائه، بل ربما كان سببا إلى الضرر والإفساد.

ضوابط التجديد:

إذا كانت تلك بعض أسس منهج التجديد المنشود في العلوم الشرعية، فإن هذا التجديد ليتأطر أكثر بالإطار الشرعي ويحقق النتيجة المرجوة منه، ينبغي أن ينضبط بمجموعة من الضوابط، لعل من بينها:

1 ـ عدم تجاوز الأسس الشرعية التي تقوم عليها تلك العلوم، وعلى رأسها ارتباطها بالوحي.. فكما أكدنا من البداية، فإن علوم الشريعة الإسلامية هي علوم مرتبطة بالوحي كل الارتباط، ولم تنشأ إلا لخدمته والحفاظ على ارتباط المسلمين به فكرا وسلوكا، وأي محاولة

لدراسة هذه العلوم بمعزل عن طبيعتها الأولى يجعلها تتحول إلى أفكار مجردة لا غاية لها، وهو ما يعني أن تتحول إلى حلبة للفكر المجرد المعزول عن السلوك، مما يجعل أي محاولة للتجديد فيها محاولة تصُبُّ في إطار التحريف والتزييف لهذه العلوم ولمهمتها التي نشأت لأجل خدمتها وتحقيقها.

وهذا ما وقع فيه فعلا الكثير ممن يَدَّعُون التحرر الفكري في عالمنا الإسلامي المعاصر، حين يتناولون العلوم الشرعية كما يتناولون الفلسفة أو الأدب أو الفكر المجرد، فيصدرون أحكاما فكرية ما أنزل الله بها من سلطان، وحين يطلقون دعوات التجديد في العلوم الشرعية فهم يهدفون إلى فصلها عن منطلقها وإبعادها عن أهدافها التي نشأت لتحقيقها.

2 ـ عدم الإخلال بالقواعد العامة الثابتة التي تؤطر هذه العلوم.. فلا شك أن مما هو معلوم أن أي علم يتكون من قواعد كلية ثابتة، ونماذج جزئية متغيرة، والتجديد والتطوير في العلم، أيا كان، إنما يمس بالتفاصيل والجزئيات ولا يتطرق إلى القواعد والكليات.

فلا يمكن مثلا تغيير قواعد تفسير النصوص الشرعية، بدعوى التجديد في علم التفسير أو في علم الفقه، كما لا يمكن تغيير قواعد نقد الحديث التي درج عليها المحدثون، ولا تغيير قواعد أصول الفقه فيما فيه نص أو فيما لا نص فيه، ولا تغيير قواعد اللغة العربية، لأن كل ذلك ثابت لا يتغير، وكل تغيير أو محاولة للتبديل فيه معناها التحريف والتزييف لا غير.

3 ـ أن يكون الهدف من التجديد هو إعادة العلم إلى أداء دوره المنوط به، لا أن يكون التجديد هدفا بحد ذاته.. إن كثيرا من دعوات التجديد في واقع الأمر لا تستهدف من التجديد إلا التجديد بحد ذاته، لأن أكثرها ترديد لكلام لا يعقل أصحابه معناه أو يقصدون من ورائه بث الشك والاضطراب في النفوس والعقول.

ولكي يكون التجديد مقبولا ومعقولا، ينبغي أن يستهدف إزالة ما علق بالعلم من شوائب أضرت بمساره وانحرفت به عن غايته، فالتجديد يكون بإعادة العلم إلى هدفه الذي نشأ لأجل تحقيقه من خلال إعادة التذكير بهذا الهدف وتوجيه الدراسات والأبحاث من جديد للوصول إليه.

4 ـ أن يكون المتصدر للتجديد عالما متمكنا من العلم محيطا بجميع أصوله وفروعه، واعيا بأهدافه ووظيفته، متمكنا من تاريخه ومراحل تطوره، ومدركا لجوانب النقص أو التكديس في مادته.. أما أن يقوم بالتجديد طالب مبتدئ أو عيي دخيل لا يكاد حتى يعرف وظيفة العلم ولا تاريخه أو تطوره، ثم يدعي أنه سيجدد فيه، فهذا من الطامات التي تثير الضحك وتدعو إلى الاشمئزاز.

صور من التجديد في العلوم الشرعية:

1 ـ تجديد أسلوب العرض.

لا مرية أن عقل الإنسان يتطور بتطور الزمان، وتتغير نظراته بتغير البيئة والظروف المحيطة به، وهو ما يستدعي أن يكون هناك تنوع في عرض العلوم المختلفة على العقول، وأن تُراعَى ظروف الزمان والمكان في ذلك، حتى تؤدي هذه العلوم وظيفتها وتصل إلى العقول كما هو هدفها والمراد منها.

ولا شك أن من بين صور التجديد الممكنة في العلوم الشرعية، تجديد أسلوبِ عرضِها وتدريسِها والتأليفِ فيها، حتى تؤدي دورها في كل زمان ومكان من خلال مخاطبة العقل الإنساني باللغة التي يفهمها وبالنماذج التي يتصورها، وعدم اجترار لغة معينة في كل زمان ومكان.

2 ـ تجديد أسلوب التأليف في العلوم الشرعية وعرضها بأساليب توافق العصر.

إن أساليب علمائنا القدامى في التأليف والبحث والتحقيق هي أساليب بشرية كانت تتوافق مع طبيعة ما وصل إليه التطور العقلي والعلمي للإنسان في العصور التي عاشوا خلالها، وإذا كانت تلك الأساليب تصلح لتلك العصور، فقد لا تصلح لعصور أخرى، وهو ما يستدعي ضرورة التنويع في أساليب البحث والتحقيق والتأليف بما يتوافق وطبيعة التطور العلمي والعقلي لكل عصر.

ومن البدهي أنه لا يصلح أن نخاطب العقل المسلم المعاصر بنفس الصيغ التي كان يستخدمها علماؤنا القدامى في خطابهم لأهل عصورهم، كما لا يليق أن نخاطب العقل غير المسلم المعاصر في مجال عرض العقيدة الإسلامية عليه بنفس الخطاب الذي وُجِّهَ إلى غير المسلمين في عصور التاريخ الإسلامي المتوالية.

3 ـ تجديد النماذج والأمثلة، واستبدال الأمثلة القديمة بأمثلة جديدة يفهمها أهل العصر ويستوعبونها.. إن في كتب علمائنا القدامى نماذج كثيرة لوقائع ونوازل عُرِضَت عليهم وذكروا لها حلولا تتناسب مع ما تستدعيه طبيعة العصور التي عاشوا فيها، وهذه النماذج لا يكاد يتصورها العقل اليوم لأنها مما لم يعد يقع مثله، فلا شك أن عرضَ هذه النماذج على الناس وتقديمَها لهم على أنها من العلم الذي ينبغي معرفته واستيعابه هو محض عبث وتضييع للوقت وإرهاق للعقول بإرغامها على استيعاب ما لا يُستوعب.

لذلك من الضروري تجديد النماذج والأمثلة ومحاولة تقديم نماذج جديدة مما هو مَعيش في الواقع ويمكن للعقل تصوره واستيعابه وفهم طبيعة الحل الشرعي له، مما يكون له أثره في تقدير الشرع حق قدره واليقين بأهميته في حياة الإنسان في كل زمان ومكان.

4 ـ الربط ما أمكن بين النصوص الشرعية والواقع، بعيدا عن الوسائط من آراء العلماء والفقهاء القدامى، لأن الهدف من العلوم الشرعية هو خدمة الوحي وبيانه للإنسان لكي يتمكن من تطبيق ما جاء فيه من أحكام وتوجيهات.

إن العقل المعاصر بحاجة إلى أن يعرف الحلول للمشكلات التي تواجهه من خلال ملاحظة الحل الشرعي المباشر لهذه المشكلات، لا أن تُستدعى الحلول لمشكلاته من كُتُب العلماء القدامى، تلك الحلول التي وُضعت لظروف غير ظروفه وزمان غير زمانه.

إن التجديد يقتضي أن يتم الاجتهاد لحل هذه المشكلات من طرف العلماء المسلمين المعاصرين في ضوء ظروف العصر وحاجاته، وأن تُرَاعَى الظروف والملابسات الواقعية المعاصرة في تلك الحلول، وبذلك يكون الحل جديدا لواقعة جديدة، مما يتبين معه مسايرة الشريعة الإسلامية لمشكلات الإنسان في كل زمان ومكان.

إن آراء فقهائنا القدامى على الرأس والعين، ولكن تلك الآراء ليست نصوصا منزلة، وإنما هي حلول لمشكلات وقعت في عصورهم لأناس عاشوا في تلك العصور، ومن الإضرار

بالشريعة نفسها عرض تلك الحلول على أنها أحكام شرعية يمكن أن تحل مشكلات الإنسان في هذا العصر أو في غيره من العصور.

جانب مهم يخدم فكرة التجديد في العلوم الشرعية:

ويتعلق هذا الجانب بضرورة تجديد نظرة الناس إلى العلوم الشرعية، وإخراجها إلى دائرة الضوء، ودفع الأوهام الكثيرة العالقة في عقول الناس حولها.

فلا بد من إشاعة ثقافة العلوم الشرعية، وتحويلها إلى ثقافة عامة لا يجهلها أحد من المتعلمين المثقفين على الأقل، وعدم تركها لاحتكار المتخصصين، الذين قد يتخذون منها حرفة يسترزقون منها، ولا يشعرون نحوها بأي مسؤولية.

ولا ريب أن من بين الآفات التي تعاني منها العلوم الشرعية؛ أنها علوم نخبوية، وقد أحاطت بها أوهام شتى في عقول عامة الناس، مما جعلها تنزوي في زاوية بعيدة عن اهتماماتهم وأفكارهم، وهو ما تسبب أكثر في انفصام العلاقة بين المسلمين ودينهم في هذا العصر.

لذلك كان من أولويات التجديد في العلوم الشرعية في هذا العصر؛ تجديد نظرة الناس إليها، وخاصة المثقفين منهم، حتى يمكنها أن تؤدي دورها في خدمة الإسلام والتوجيه الصحيح للمسلمين في هذا العصر.

والله ولي التوفيق.

وُجهة نظر في تجديد العلوم الشرعية

أ.د/ مسعود فلوسي*

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن التجديد، وتركز هذا الحديث أكثر على التجديد في الفكر الإسلامي، وبخاصة تجديد العلوم الإسلامية أو ما يُعرف بالعلوم الشرعية. وصار هذا الحديث يتردد في كل مكان، حتى تناوله من لا يفهم منه كلمة واحدة، وليس له من نصيب فيه سوى أنه سمع الناس ينادون بتجديد العلوم الشرعية فصار ينادي معهم دون إن يدرك مغزى هذا التجديد أو أبعاده..والغريب في الأمر أن أناسا لا يمتون بصلة إلى العلوم الشرعية، ولم يطلعوا منها على شيء، يحملون هذا الشعار وينادون به في المجالس والمنتديات، وعبر المقالات في الصحف والمجلات، وكأنهم من كبار علماء الشريعة ومن جهابذة الباحثين فيها..وإنه لواقع مزر، وسلوك لا يمت إلى العلم والموضوعية بصلة. وهو ما يتطلب الوقوف في وجه دعوات التجديد الأجوف من جهة، ومن جهة ثانية فضح هذه الصيحات من خلال الكشف عن الجوانب التي تقبل التجديد والتي لا تقبله في العلوم الشرعية، وكذا طبيعة هذا التجديد ومنهجه وضوابطه.

مفهوم التجديد:

يدور مفهوم التجديد حول معان ثلاثة لا يخرج عنها، وهي:

1 ـ التجديد، بمعنى: إلغاء القديم واستحداث شيء جديد يحل محله في كل شيء. وهذا المعنى قد يصدق على الماديات، فإذا ما تآكل شيء مادي ما ولم يعد يؤدي وظيفته، فإن الواجب استبداله بشيء آخر من جنسه يؤدي وظيفته ويحل محله. مثال ذلك أن تتآكل قطعة من قطع الغيار في سيارة أو آلة ما فتتوقف تلك السيارة أو الآلة عن العمل، فلا شك أنه لا يجدي لانطلاق تلك الآلة من جديد سوى انتزاع تلك القطعة واستبدالها بأخرى جديدة تقوم مقامها وتؤدي الوظيفة التي كانت تؤديها.

ومن دون ذلك فإن السيارة أو الآلة ستبقى واقفة لا تتحرك.

كما قد يصدق هذا المعنى أيضا على بعض المعنويات، فإذا كان الإنسان يعتنق فكرة ما، ثم تبين له أن هذه الفكرة ليست سوى ضلالة كان سادرا فيها، فإنه يقلع عنها تماما ويستبدلها بغيرها من الأفكار مما يراه صائبا وجديرا بالاعتناق.

وكما هو واضح فإن هذا المعنى لا يمكن أن يصدق على أي علم من العلوم الدنيوية، فضلا عن أن يصدق على العلوم الشرعية، لأن التجديد في أي علم لا يمكن أن يتم بإلغائه تماما واستحداث علم جديد يحل محله.

2 ـ التجديد، بمعنى البناء على القديم والإضافة إليه. وهذا ما يجري عادة في الأفكار الصائبة والعلوم النافعة، حيث يتوالى العلماء على البناء على أفكار بعضهم البعض والإضافة إليها جيلا بعد جيلا، ولولا ذلك لما تطورت العلوم ولما وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم.

إن تطور العلوم المختلفة في الواقع ما هو إلا سلسلة طويلة من التقدم والتجدد المستمر، يمهد فيها السابق للاحق، ويكمل فيها اللاحق ما تركه السابق، أو يكتشف جديدا كان خافيا عليه.

3 ـ التجديد، بمعنى العودة إلى الأصول الأولى وإعادة إحيائها من جديد بعد أن تكدست عليها إضافات لا فائدة منها ذهبت بقيمتها. ولعل هذا المعنى هو المراد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها) [رواه أبو داود، وصححه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (149)، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (رقم: 599)].

السؤال الذي يُطرح هنا، هو: ما هو التجديد الذي نريده في طرحنا اليوم؟

إن كان التجديد بالمعنى الأول هو المقصود، فهو مرفوض سلفا، لأن العلوم الشرعية لا يمكن إلغاؤها وإحلال علوم جديدة محلها، كما لا يمكن إلغاء مضامينها واستحداث مضامين جديدة بدلا عنها..أما إن كان التجديد المراد هو ما يدل عليه أحد المعنيين الثاني أو الثالث، فهو تجديد مقبول، ولكن ينبغي أن تتبين حدوده وتتضح معالمه حتى لا يُتّخذ ذلك ذريعة إلى الحط من العلوم الشرعية واعتبارها علوما عفى عليها الزمن وتجاوزتها الأحداث.

المراد بالعلوم الشرعية:

لا بد لنا أولا من أن نحدد بدقة مفهوم العلوم الشرعية، حتى لا يكون حديثنا عائما لا تتضح حدوده ومعالمه..

إن المراد بالعلوم الشرعية: تلك العلوم التي قامت أساسا لخدمة الوحي وتيسير فهمه وتطبيق تعاليمه. فهي تستمد شرعيتها من مدى قربها من تحقيق هذا الهدف، وهو خدمة الوحي، سواء كان وحيا متلوا وهو القرآن، أو وحيا غير متلو وهو السنة النبوية الشريفة..هذه العلوم الشرعية بهذا المفهوم كثيرة ومتعددة، يأتي على رأسها علم التفسير بفروعه المتنوعة، وعلم الحديث رواية ودراية، وعلم الأصول، وعلم الفقه، وما تفرع عن هذه العلوم الرئيسة من علوم كثيرة عبر التاريخ العلمي الإسلامي خلال أربعة عشر قرنا من الزمان.

وقد توالى العلماء قديما وحديثا على دراستها وتدريسها والتأليف فيها، وقد شهد التأليف في هذه العلوم في مختلف مراحل التاريخ تكديسا هائلا في المؤلفات، ولا شك أن هذا التكديس قد نتج عنه توقف العقل المسلم في بعض مراحل التاريخ، مما استدعى تجديد النظر في هذه العلوم لتتجاوز ذلك التكديس وتنطلق من جديد في أداء دورها والقيام برسالتها.

وهذا ما حدث فعلا في بعض مراحل التاريخ الإسلامي، مع الإمام الشافعي، ومع إمام الحرمين الجويني، ومع أبي حامد الغزالي، ومع العز بن عبد السلام، ومع ابن تيمية وابن القيم، ومع الشاطبي، ومع محمد عبده ورشيد رضا وابن عاشور حديثا، وغيرهم.

لقد كان تجديد هؤلاء العلماء الأعلام وغيرهم من المجددين، قائما على إعادة الروح إلى العلوم الشرعية عندما يحدث أن يصل التأليف فيها ودراستها على نمط معين إلى درجة التكديس الذي لا يحتمل المزيد، فيأتي التجديد حينئذ ليعيد بعث الروح في تلك العلوم لتتجاوز ذلك التكديس وتواصل مسيرتها في توجيه العقل وخدمة الوحي.

منهج التجديد:

إذا اتفقنا على إمكانية التجديد في العلوم الشرعية، بالمعنيين المقبولين المذكورين، فلا شك أن أي تجديد في هذه العلوم، يجب أن يقوم على منهج مدروس بعناية، هذا المنهج ينهض على أسس موضوعية وعلمية، لعل من بينها الأسس التالية:

1 ـ الكشف من جديد عن أهداف العلم وإعادة توجيه الأبحاث والدراسات فيه لخدمة هذه الأهداف..فإذا كان الهدف من علم العقيدة مثلا هو توضيح أركان الإيمان للمسلم ليزداد يقينا بها ودفع الشبهات عنها حتى لا يتطرق الشك أو الوهم إلى أذهان المسلمين بشأنها، وكذلك إقامة الحجج والبراهين الساطعة عليها أمام غير المؤمنين بها حتى يصدقوا بها، فلا ريب أنه من الضروري أن تنْصَبَّ الدراسات العقدية حول هذا الهدف، وأن تتخذ أي وسيلة علمية سبيلا إلى تحقيقه.

2 ـ الكشف عن القواعد والأسس الكلية التي يقوم عليها العلم وإعادة توجيه النظر إليها بعد أن انصرف اهتمام الدارسين إلى الجزئيات والتفاصيل..فعلم أصول الفقه مثلا يقوم على جملة من الكليات الأساسية التي تكشف عن أصول البيان في القرآن والسنة، وتمثل قواعد لتفسير هذه النصوص واستنباط الأحكام منها مباشرة أو من خلال روحها والمبادئ العامة التي تحيل إليها. هذه القواعد من الضروري أن تكون لب الدراسة الأصولية، وأن تكون الأبحاث والدراسات في علم أصول الفقه متوجهة إلى توضيح هذه القواعد وبيان كيفية استخدامها في استنباط الأحكام.

3 ـ تنقية العلم من الشوائب الفكرية التي ألمت به وحاصرته دون أن تكون هناك فائدة من دراستها في إطار هذا العلم..فالذي لا شك فيه أن العلوم الشرعية كما هو واقعها اليوم تعاني من تكديس هائل، وتُحاط مبادئها الأساسية وقواعدها الكلية بكمٍّ من الرواسب الفكرية التي تشوب صفاءها وتعيق أداءها لرسالتها. هذه الشوائب من الضروري التخلص منها وتجديد العلوم الشرعية بتنقيتها منها.

4 ـ دراسة التطور التاريخي للعلم، حتى نتمكن من تحديد المفاصل التاريخية التي شهدت التجديد في مسيرة هذا العلم، وندرك كيف يُسْهِمُ التكديسُ في وقف مسيرة العلم وطمس قواعده وأهدافه.. إن دراسة تاريخ أي علم مهمة جدا في معرفة لب هذا العلم والإحاطة بمسيرته التاريخية وما شهدته من تراكم وتجدد مستمرين، وبدون هذه الدراسة والإحاطة يصبح التفكير في تجديد علم من العلوم عبثا لا طائل من ورائه، بل ربما كان سببا إلى الضرر والإفساد.

ضوابط التجديد:

إذا كانت تلك بعض أسس منهج التجديد المنشود في العلوم الشرعية، فإن هذا التجديد ليتأطر أكثر بالإطار الشرعي ويحقق النتيجة المرجوة منه، ينبغي أن ينضبط بمجموعة من الضوابط، لعل من بينها:

1 ـ عدم تجاوز الأسس الشرعية التي تقوم عليها تلك العلوم، وعلى رأسها ارتباطها بالوحي.. فكما أكدنا من البداية، فإن علوم الشريعة الإسلامية هي علوم مرتبطة بالوحي كل الارتباط، ولم تنشأ إلا لخدمته والحفاظ على ارتباط المسلمين به فكرا وسلوكا، وأي محاولة لدراسة هذه العلوم بمعزل عن طبيعتها الأولى يجعلها تتحول إلى أفكار مجردة لا غاية لها، وهو ما يعني أن تتحول إلى حلبة للفكر المجرد المعزول عن السلوك، مما يجعل أي محاولة للتجديد فيها محاولة تصُبُّ في إطار التحريف والتزييف لهذه العلوم ولمهمتها التي نشأت لأجل خدمتها وتحقيقها.

وهذا ما وقع فيه فعلا الكثير ممن يَدَّعُون التحرر الفكري في عالمنا الإسلامي المعاصر، حين يتناولون العلوم الشرعية كما يتناولون الفلسفة أو الأدب أو الفكر المجرد، فيصدرون أحكاما فكرية ما أنزل الله بها من سلطان، وحين يطلقون دعوات التجديد في العلوم الشرعية فهم يهدفون إلى فصلها عن منطلقها وإبعادها عن أهدافها التي نشأت لتحقيقها.

2 ـ عدم الإخلال بالقواعد العامة الثابتة التي تؤطر هذه العلوم.. فلا شك أن مما هو معلوم أن أي علم يتكون من قواعد كلية ثابتة، ونماذج جزئية متغيرة، والتجديد والتطوير في العلم، أيا كان، إنما يمس بالتفاصيل والجزئيات ولا يتطرق إلى القواعد والكليات.

فلا يمكن مثلا تغيير قواعد تفسير النصوص الشرعية، بدعوى التجديد في علم التفسير أو في علم الفقه، كما لا يمكن تغيير قواعد نقد الحديث التي درج عليها المحدثون، ولا تغيير قواعد أصول الفقه فيما فيه نص أو فيما لا نص فيه، ولا تغيير قواعد اللغة العربية، لأن كل ذلك ثابت لا يتغير، وكل تغيير أو محاولة للتبديل فيه معناها التحريف والتزييف لا غير.

3 ـ أن يكون الهدف من التجديد هو إعادة العلم إلى أداء دوره المنوط به، لا أن يكون التجديد هدفا بحد ذاته.. إن كثيرا من دعوات التجديد في واقع الأمر لا تستهدف من التجديد إلا التجديد بحد ذاته، لأن أكثرها ترديد لكلام لا يعقل أصحابه معناه أو يقصدون من ورائه بث الشك والاضطراب في النفوس والعقول.

ولكي يكون التجديد مقبولا ومعقولا، ينبغي أن يستهدف إزالة ما علق بالعلم من شوائب أضرت بمساره وانحرفت به عن غايته، فالتجديد يكون بإعادة العلم إلى هدفه الذي نشأ لأجل تحقيقه من خلال إعادة التذكير بهذا الهدف وتوجيه الدراسات والأبحاث من جديد للوصول إليه.

4 ـ أن يكون المتصدر للتجديد عالما متمكنا من العلم محيطا بجميع أصوله وفروعه، واعيا بأهدافه ووظيفته، متمكنا من تاريخه ومراحل تطوره، ومدركا لجوانب النقص أو التكديس في مادته.. أما أن يقوم بالتجديد طالب مبتدئ أو عيي دخيل لا يكاد حتى يعرف وظيفة العلم ولا تاريخه أو تطوره، ثم يدعي أنه سيجدد فيه، فهذا من الطامات التي تثير الضحك وتدعو إلى الاشمئزاز.

صور من التجديد في العلوم الشرعية:

1 ـ تجديد أسلوب العرض.

لا مرية أن عقل الإنسان يتطور بتطور الزمان، وتتغير نظراته بتغير البيئة والظروف المحيطة به، وهو ما يستدعي أن يكون هناك تنوع في عرض العلوم المختلفة على العقول، وأن تُراعَى ظروف الزمان والمكان في ذلك، حتى تؤدي هذه العلوم وظيفتها وتصل إلى العقول كما هو هدفها والمراد منها.

ولا شك أن من بين صور التجديد الممكنة في العلوم الشرعية، تجديد أسلوب عرضها وتدريسها والتأليف فيها، حتى تؤدي دورها في كل زمان ومكان من خلال مخاطبة العقل الإنساني باللغة التي يفهمها وبالنماذج التي يتصورها، وعدم اجترار لغة معينة في كل زمان ومكان.

2 ـ تجديد أسلوب التأليف في العلوم الشرعية وعرضها بأساليب توافق العصر.

إن أساليب علمائنا القدامى في التأليف والبحث والتحقيق هي أساليب بشرية كانت تتوافق مع طبيعة ما وصل إليه التطور العقلي والعلمي للإنسان في العصور التي عاشوا خلالها، وإذا كانت تلك الأساليب تصلح لتلك العصور، فقد لا تصلح لعصور أخرى، وهو ما يستدعي ضرورة التنويع في أساليب البحث والتحقيق والتأليف بما يتوافق وطبيعة التطور العلمي والعقلي لكل عصر.

ومن البدهي أنه لا يصلح أن نخاطب العقل المسلم المعاصر بنفس الصيغ التي كان يستخدمها علماؤنا القدامى في خطابهم لأهل عصورهم، كما لا يليق أن نخاطب العقل غير المسلم المعاصر في مجال عرض العقيدة الإسلامية عليه بنفس الخطاب الذي وُجِّهَ إلى غير المسلمين في عصور التاريخ الإسلامي المتوالية.

3 ـ تجديد النماذج والأمثلة، واستبدال الأمثلة القديمة بأمثلة جديدة يفهمها أهل العصر ويستوعبونها.. إن في كتب علمائنا القدامى نماذج كثيرة لوقائع ونوازل عُرِضَت عليهم وذكروا لها حلولا تتناسب مع ما تستدعيه طبيعة العصور التي عاشوا فيها، وهذه النماذج لا يكاد يتصورها العقل اليوم لأنها مما لم يعد يقع مثله، فلا شك أن عرضَ هذه النماذج على الناس وتقديمَها لهم على أنها من العلم الذي ينبغي معرفته واستيعابه هو محض عبث وتضييع للوقت وإرهاق للعقول بإرغامها على استيعاب ما لا يُستوعب.

لذلك من الضروري تجديد النماذج والأمثلة ومحاولة تقديم نماذج جديدة مما هو مَعيش في الواقع ويمكن للعقل تصوره واستيعابه وفهم طبيعة الحل الشرعي له، مما يكون له أثره في تقدير الشرع حق قدره واليقين بأهميته في حياة الإنسان في كل زمان ومكان.

4 ـ الربط ما أمكن بين النصوص الشرعية والواقع، بعيدا عن الوسائط من آراء العلماء والفقهاء القدامى، لأن الهدف من العلوم الشرعية هو خدمة الوحي وبيانه للإنسان لكي يتمكن من تطبيق ما جاء فيه من أحكام وتوجيهات.

إن العقل المعاصر بحاجة إلى أن يعرف الحلول للمشكلات التي تواجهه من خلال ملاحظة الحل الشرعي المباشر لهذه المشكلات، لا أن تُستدعى الحلول لمشكلاته من كُتُب العلماء القدامى، تلك الحلول التي وُضعت لظروف غير ظروفه وزمان غير زمانه.

إن التجديد يقتضي أن يتم الاجتهاد لحل هذه المشكلات من طرف العلماء المسلمين المعاصرين في ضوء ظروف العصر وحاجاته، وأن تُرَاعَى الظروف والملابسات الواقعية المعاصرة في تلك الحلول، وبذلك يكون الحل جديدا لواقعة جديدة، مما يتبين معه مسايرة الشريعة الإسلامية لمشكلات الإنسان في كل زمان ومكان.

إن آراء فقهائنا القدامى على الرأس والعين، ولكن تلك الآراء ليست نصوصا منزلة، وإنما هي حلول لمشكلات وقعت في عصورهم لأناس عاشوا في تلك العصور، ومن الإضرار بالشريعة نفسها عرض تلك الحلول على أنها أحكام شرعية يمكن أن تحل مشكلات الإنسان في هذا العصر أو في غيره من العصور.

جانب مهم يخدم فكرة التجديد في العلوم الشرعية:

ويتعلق هذا الجانب بضرورة تجديد نظرة الناس إلى العلوم الشرعية، وإخراجها إلى دائرة الضوء، ودفع الأوهام الكثيرة العالقة في عقول الناس حولها.

فلا بد من إشاعة ثقافة العلوم الشرعية، وتحويلها إلى ثقافة عامة لا يجهلها أحد من المتعلمين المثقفين على الأقل، وعدم تركها لاحتكار المتخصصين، الذين قد يتخذون منها حرفة يسترزقون منها، ولا يشعرون نحوها بأي مسؤولية.

ولا ريب أن من بين الآفات التي تعاني منها العلوم الشرعية؛ أنها علوم نخبوية، وقد أحاطت بها أوهام شتى في عقول عامة الناس، مما جعلها تنزوي في زاوية بعيدة عن اهتماماتهم وأفكارهم، وهو ما تسبب أكثر في انفصام العلاقة بين المسلمين ودينهم في هذا العصر.

لذلك كان من أولويات التجديد في العلوم الشرعية في هذا العصر؛ تجديد نظرة الناس إليها، وخاصة المثقفين منهم، حتى يمكنها أن تؤدي دورها في خدمة الإسلام والتوجيه الصحيح للمسلمين في هذا العصر.

والله ولي التوفيق.

* كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة1